



معهد السلام الأميركي

UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org

# SPECIAL REPORT

1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

## العراق وجيرانه

بقلم: جوزيف مكميلان

# المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل مستمر

## نبذة عن التقرير

إن الدول المجاورة للعراق تلعب دورا كبيرا - إيجابيا وسلبيا على حد سواء - في استقرار وإعادة بناء «العراق الجديد». وفي إطار مشروع المعهد المسمى «العراق وجيرانه»، تقوم مجموعة من كبار المتخصصين في الجغرافيا السياسية للدين والسياسة الداخلية لكل دولة على حدة بتقييم مصالح ونفوذ الدول المحيطة بالبلد. كما ويبحث هؤلاء المتخصصون أوجه تأثير الوضع في العراق على العلاقات الثنائية للولايات المتحدة مع هذه الدول. وتقرير جوزيف مكميلان عن المملكة العربية السعودية هو التقرير الثالث في سلسلة من التقارير الخاصة لمعهد السلام الأميركي عن «العراق وجيرانه» ستنتشر خلال الأشهر القلائل المقبلة. يتولى سكوت لانسكي من مركز تحليل ومنع النزاعات التابع للمعهد إدارة المشروع والذي سيكتب تقرير المشروع المقبل عن الأردن.

وجوزيف مكميلان زميل باحث قديم في معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة الدفاع الوطني. والآراء التي يعبر عنها هي آراؤه الخاصة ولا تعكس بالضرورة آراء جامعة الدفاع الوطني أو وزارة الدفاع الأميركية والحكومة الأميركية. وهو يود التعبير عن شكره لراشيل برونسون وسكوت لانسكي وفيني مار ودانييل سيرور لملاحظاتهم القيمة على مسودة لهذا التقرير صدرت في وقت سابق. وقد قدم كرم ليفيتاس من مركز تحليل ومنع النزاعات خدمات بحثية إضافية لهذا التقرير.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

تقرير خاص رقم ١٥٧ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٦

## المحتويات

٢	مقدمة
٢	أولوية الاستقرار
٤	بيئة من الريبة
٥	التناحر بسبب النفط
٧	الإصلاحات في العراق والإصلاحات في المملكة العربية السعودية
٨	ورقة الدين
١٠	التعاون مع واشنطن
١٣	خلاصة

• منذ عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩٠ وحتى إطاحة الولايات المتحدة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، كانت المملكة العربية السعودية الشريك العربي الأساسي أميركا في مواجهة المشاكل التي تواجه الاستقرار الدولي والناعبة من العراق. ولكن على مر هذا العقد وبعده، بدأت مطالب احتواء العراق وصدام حسين تضع ضغوطا لم يسبق لها مثيل على العلاقات الأميركية - السعودية، وعلى الأخص بعد الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ والاستعدادات للغزو الأميركي. وقد حل محل الوضع الشاذ حول مواجهة العراق والذي ربط المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة وضع طبيعي إلى حد كبير تتلاقى فيه أو تتنافر مصالح ومناهج البلدين تجاه العراق تبعا للقضية قيد البحث.

• ربما تطغى على سياسة الرياض تجاه بغداد خلال السنوات المقبلة أربع قضايا رئيسية مهمة تتعلق بمستقبل العراق: الاستقرار الداخلي والتدخل الأجنبي وسياسة إنتاج النفط والتطور السياسي في البلد (على الأخص دور الشيعة). وقضية الاستقرار تعتبر أهم هذه القضايا بالنسبة للرياض.

• حتى لو حقق العراق حكومة مستقرة ومشروعة، سيكون من الخطأ اعتبار علاقاته بالمملكة العربية السعودية خالية من الاضطرابات. فمنذ ظهور الدولتين السعودية والعراقية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، اكتنفت المشاكل العلاقات بينهما. وتنبئ مرحلة ما بعد صدام

بأنها ستكون عهداً آخر من الصعوبات الثنائية بسبب السياسات النفطية؛ وانعكاس نشر الديمقراطية في العراق على المملكة العربية السعودية، والتأثير الديني عبر الحدود، وعلى الأخص من جانب الشيعة في كلتا الدولتين، وأثر مساندة المملكة العربية السعودية للترويج للمذهب الوهابي على السنة العراقيين.

## مقدمة

منذ مساء اليوم السادس من أغسطس/آب عام ١٩٩٠، عندما وافق الملك الراحل فهد بن عبد العزيز آل سعود على طلب وزير الدفاع الأميركي ديك تشيني نشر قوات أميركية في أعقاب الغزو العراقي للكويت وحتى إطلاق عملية التحالف لطرد صدام حسين من السلطة في ١٩ مارس/آذار عام ٢٠٠٣، كانت المملكة العربية السعودية الشريك العربي الرئيسي للولايات المتحدة في مواجهة المشاكل التي تعترض الاستقرار الدولي والناعبة من العراق. ولكن في هذه السنين بدأت مطالب احتواء العراق تولد توترات لم يسبق لها مثيل للعلاقات التاريخية الأميركية-السعودية، وهي توترات ظهرت على الملأ بعد ١١ سبتمبر/أيلول وخلال الاستعدادات لغزو البلد. وهذه التوترات لم تشمل فحسب الاختلافات في الرأي بشأن السياسة الواجبة الاتباع تجاه العراق وإنما أيضاً الآثار الداخلية لنشر قوات أميركية مدداً طويلة في المملكة العربية السعودية وأثر العنف في الأراضي الفلسطينية على الرأي العام السعودي والدور الذي لعبه مواطنون سعوديون في هجمات ١١ سبتمبر/أيلول.

ورغم أن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة كانتا شريكتين استراتيجيتين على مدى عقود، فالعلاقة بينهما كانت ضعيفة تاريخياً. فقد بنيت بصفة أساسية على مصالح اقتصادية مشتركة واحتواء الشيوعية. وكان الالتزام الأمني الأميركي ضمناً إلى حد كبير وغير مرئي عدا استثناءات نادرة وقصيرة المدة. وجاء الغزو العراقي للكويت في أغسطس/آب ١٩٩٠ ليغير كل ذلك. فللمرة الأولى، كانت قوات مقاتلة أميركية كثيرة موجودة في المملكة بصورة مستديمة مما سلط الأضواء على العلاقات بين البلدين فأصبحت تحت المجهر بصورة مكثفة ولمدة طويلة، سواء من جانب النقاد المسلمين والعرب للسياسات الموالية لأميركا التي تتبعها العائلة الحاكمة أم النقاد الأميركيين للأنظمة الاجتماعية والسياسية للمملكة. وعلاوة على ذلك، رغم أنه لدى الحكومة الأميركية خبرة واسعة في التعامل مع القضايا الناشئة عن وجودها العسكري في الخارج، كان ذلك وضعاً غير مألوف وغير مريح في نظر السعوديين. وحل اليوم محل هذا الوضع الشاذ بشكل ما وضع طبيعي إلى حد كبير تتلاقى فيه مصالح ومناهج البلدين وتتنافر تبعاً للقضية قيد البحث. إن الهدف من هذا التقرير هو استكشاف كيف ستحدد المملكة العربية السعودية سياساتها تجاه العراق في السنوات المقبلة وإلى أي مدى ستؤدي هذه السياسات إلى التشجيع على بلوغ الأهداف الأميركية أو عرقلة تحقيقها.

## أولوية الاستقرار

يمكن إيجاز جدول أعمال السياسة الخارجية السعودية في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور في كلمة واحدة: الاستقرار. وفي نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٣، قال عادل الجبير الذي كان مستشاراً لولي العهد الأمير عبد الله للشؤون الخارجية في ذلك الحين خلال مؤتمر صحفي عقد في واشنطن: «نحن قلقون لأن الوضع في العراق يمكن أن يتدهور وأن يتعدى ما لم نتعامل معه بصورة إيجابية». وفي مدى أقل من عام، كان المسؤولون السعوديون يصفون في أحاديثهم الخاصة الوضع في العراق بأنه فوضوي بكل معنى الكلمة، وأصبحت وسائل الإعلام السعودية تنتقد صراحة تقييمات البيت الأبيض المتفائلة التي أشارت إلى إحراز تقدم في العراق.

فمن جانب، هذا التركيز على الاستقرار هو في جانب منه سمة من سمات نظرة السعوديين للأمور بصفة عامة. إن السعوديين – سواء على مستوى الحكومة أم على مستوى الأفراد، لا يرتاحون بطبيعتهم للفوضى وظهور مفاجآت، وهذا هو سبب اعتياد الحكومة السعودية التحرك ببطء وبحذر بالغ عند مواجهة قضايا خارجية وداخلية. ولكن في حالة العراق، يرجع أساس خوف الرياض من عدم الاستقرار إلى التهديدات الملموسة للمصالح الوطنية السعودية ومصالح العائلة الحاكمة. وكما يشير المسؤولون السعوديون بصفة منتظمة، إن أطول حدود دولية للمملكة هي مع العراق. وهذه الحدود بعيدة وغير مرسومة ومكتشوفة بلا دفاع في الجانب الأعظم منها، وكانت لأسباب متغيرة على مر الزمن محل مخاوف أمنية من قبل النظام السعودي. وفي العقود الأخيرة، كانت المخاوف بشأن أمن الحدود عسكرية بصفة أساسية. وفي أثناء وبعد حرب الخليج الأولى، أرغم حجم وإمكانيات القوات العسكرية العراقية الملحوظة، بالإضافة إلى العداء الواضح الذي كان يكنه نظام صدام تجاه جاراته الملكية المحافظة، صناع القرار السعوديين على معاملة الحدود بوصفها منطقة هجوم محتمل.

ولكن الهجوم العسكري التقليدي لم يكن على الإطلاق التهديد الوحيد الذي يخشى القادة السعوديون أن يأتي من العراق. فصعوبة تنظيم دوريات في مناطق صحراوية نائية بالإضافة إلى العادات القبلية المتأصلة التي تتمثل في التحرك بسهولة عبر الحدود جعلت شمال المملكة وغرب العراق وشرق الأردن خلية نشطة للتهريب. وفي زمن خلا، كان أشد ما يقلق الرياض هو الخمور والمخدرات، ثم بدرجة أقل الأسلحة النارية. والآن أصبحت أهم قضية هي تدفق الناشطين الإرهابيين في كلا الاتجاهين ليجلبوا معهم أسلحة ثقيلة أخذوها خلسة من النظام السابق فيما اعتبره السعوديون انهيارا للحكم في العراق. إن أكثر ما تخشاه الحكومة السعودية هو أن تمتد الفوضى إلى حدودها في شكل مقاتلين متمرسين ومدربين على القتال ويمكنهم بسهولة التسلل إلى داخل المملكة ويجلبوا معهم مهارات جديدة في صنع القنابل ومظاهر أخرى لحروب التمرد وينضموا إلى عناصر ناشطين من تنظيم القاعدة في المملكة.

وعلى العكس، ترى الرياض أيضا قدرة الإرهابيين من داخل المملكة العربية السعودية على التسلل عبر الحدود المليئة بالثغرات — ليس فقط إلى العراق وإنما إلى الكويت أيضا — تعقيدا كبيرا في حملتها لمكافحة الإرهاب. وقد أثارت ضرورة إبرام اتفاقيات للمطاردة الساخنة عبر هذه الحدود في مناسبات عدة، ولكنها لم تجد استجابة وقبولا من جيرانها. أما الولايات المتحدة فقد عبرت علنا عن ارتياحها للجهود السعودية على حدودها مع العراق.<sup>٢</sup> ولكن تدفق الإرهابيين السعوديين وآخرين يريدون الانضمام إلى «جهاد» في العراق عن طريق سوريا أصبح قضية كبرى في العلاقات بين الرياض وبين واشنطن، وكذلك بين الرياض وبين بغداد. ورغم أن المجاهدين الأجانب يشكلون نسبة ضئيلة نسبيا من المقاتلين المتمردين في العراق، فهم يشكلون الأغلبية العظمى من منفذي التفجيرات الانتحارية، وتصل نسبة السعوديين الذين ينفذون هجمات انتحارية إلى ٧٥ في المائة.<sup>٣</sup> وعلاوة على ذلك، أصبح مسؤولون عراقيون وضباط في الجيش الأميركي يعبرون عن شك متزايد فيما إذا كانت السلطات السعودية تبذل بالفعل جهدا نشطا لمنع المتشددين السعوديين من السعي إلى فرص للاستشهاد خارج حدود المملكة.

ولكن من المنظور السعودي، أخطر مشكلة هي التدفق المحتمل من الشمال إلى الجنوب. ونظرا إلى صعوبة السيطرة الفعلية على الحدود، تداخل السعوديين مخاوف حقيقية من أن يصبح العراق الذي تعمه الفوضى نتيجة الاحتلال الأميركي «نقطة جذب للإرهابيين»<sup>٤</sup> على حد تعبير الجبير. وهم يعتبرون أن الصراع في العراق تكرر إلى حد ما لتجربة المجاهدين الأجانب في أفغانستان في الثمانينات، حينما طورت تجربة قتال «الكفرة» المهارات القتالية للعرب الأفغان، بل وأيضا دعمت وعززت يقينهم العقائدي بتغيير النظام السياسي بواسطة العنف باسم الإسلام.<sup>٥</sup> والواقع أن وزير الداخلية نايف بن عبد العزيز اعترف في يوليو/تموز ٢٠٠٥ بأن السعودية «تتوقع أسوأ شيء من أولئك الذين ذهبوا إلى العراق»، متنبئا بأنهم سيكونون أكثر خطورة من أولئك الذين قاتلوا في أفغانستان، وإن كان الأمير نايف أكد في الوقت نفسه أن قواته مستعدة لمواجهة هذا الخطر.<sup>٦</sup> ويعتبر السعوديون هذه الظاهرة تهديدا لهم وإسراعا لوتيرة الدائرة المفرغة في العراق في الوقت نفسه: الفوضى تتيح الفرص للإرهابيين الذين تتسبب عملياتهم في فوضى أكبر مما يجذب مزيدا من الإرهابيين. هذه الدائرة وحدها من شأنها أن تؤدي بهم إلى مساندة أي جهد تقريبا يمكن أن تبذله الولايات المتحدة لإعادة النظام في العراق.

إن احتمال تفتت العراق نتيجة للحركة الانفصالية الكردية ليس على ما يبدو على رأس مخاوف السعوديين كدرجة التهديد بخطر انهيار عام للنظام والسلطة الحكومية. والواقع أن المسؤولين السعوديين قالوا إن تهديد الحركة الانفصالية الكردية في شمال العراق بولغ فيه وأسرعوا بالإشادة بالقيادة الأكراد لأنهم لم يؤججوا مشاعر الانفصال منذ طرد صدام حسين. وفي الوقت نفسه، عبروا عن أملهم في أن يكون لتطلعات تركيا في المجتمع الدولي، وعلى الأخص تطلعاتها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، أثر في طموحاتها.

ومع ذلك، يعترف السعوديون بأن الطموحات الكردية الجامحة ربما تقابل بتدابير دفاعية من جانب تركيا. وإذا عجزت الولايات المتحدة والحكومة العراقية الجديدة والحكومة الإقليمية الكردية في شمالي العراق عن الحد من نشاط حزب العمال الكردي في تركيا، ربما تكون النتيجة تجدد عمليات التوغل العسكرية التركية. وعمليات التوغل هذه يمكن بدورها أن تشجع على تدخل يززع الاستقرار من قبل دول مجاورة أخرى في محاولاتها التصدي لتركيا. وفوق كل شيء، كان سيد داخل الرياض قلق شديد إذا سعى الأكراد بالفعل إلى الانفصال عن العراق، فهم سيرون أن تجزئة البلاد ستوجد احتمالات لتدخل أجنبي أكبر على الحدود الشمالية للمملكة وستضيف عامل غليان آخر إلى علاقة جوار غير مستقرة بالفعل.

وطموحات إيران وتركيا وسوريا في المنطقة، وعلى الأخص فيما يتعلق باحتمال تواطؤ إحداها مع الأخرى تثير قلقا أكبر لدى السعوديين. وإيران بالطبع تبعث على مخاوف خاصة، ولا شك أن الإعلان عن اتفاقية عسكرية بين إيران والعراق في السابع من يوليو/تموز أثار شيئا من القلق في الرياض وإن كانت الأخبار عن قد طغت على أي رد فعل. وعلى كل حال، من الواضح أن السعوديين يشعرون بقلق بالغ إزاء ما

يعتبرونه محاولات إيرانية جارية للتسلل إلى المجتمع العراقي من خلال العراقيين الشيعة وترسيخ نفوذ طويل المدى في البلاد. وعلى سبيل المثال، أكد السعوديون في منتصف عام ٢٠٠٤ أن الإيرانيين يشترطون أكبر قدر ممكن من العقارات في جنوبي العراق بنية تنفيذ هذه الخطة على المدى الطويل — وقالوا إن ما يقلقهم ليس نية إيران في الشهر المقبل أو العام المقبل، وإنما ما تهدف إليه بعد عشر سنوات أو أكثر من ذلك. إن ظهور المتشددين من جديد على الساحة السياسية في طهران والذي توجّه انتخاب محمود أحمددي نجاد رئيساً كان من شأنه فحسب تدعيم شكوك السعوديين على هذا الصعيد. ونجد أوضح دليل على

مخاوف السعوديين في تعليقات وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل في مجلس العلاقات الخارجية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥:

يدخل الإيرانيون الآن هذه المنطقة التي قامت القوات الأميركية بتهدة الاوضاع فيها، ويتدخلون في كل حكومة عراقية ويدفعون نفودا ويوطنون جماعتهم ويضعون — وحتى يؤسسون — قوات شرطة تابعة لهم، ويمولون الميليشيات ويدعمون وجودها في هذه المناطق. وهم عندما يفعلون ذلك يتمتعون بحماية القوات البريطانية والأميركية في المنطقة ... يبدو لنا ذلك غريبا وغير متصور. خضنا حربا سويا لمنع إيران من احتلال العراق بعد طرد العراق من الكويت. والآن نسلم البلاد بكاملها لإيران بلا سبب.<sup>٨</sup>

## بيئة من الريبة

إذا افترضنا أن أسوأ سيناريو تخيلته المملكة لم يتحقق، وأن حكومة فعالة ومشروعة إلى حد مقبول تولت السلطة في بغداد، فسيظل من الخطأ وصف العلاقات بين البلدين بأنها خالية من الاضطرابات. وطالما قالت الحكومة السعودية في بياناتها إن بين العراق والمملكة العربية السعودية تاريخ من الأخوة وأن المشاكل الوحيدة بينهما كانت نتيجة لطموحات صدام حسين التي تتطوي على جنون العظمة. وعلى سبيل المثال، تقلل الحكومة السعودية من أهمية أية احتمالات لتجدد ادعاء العراق بحقوق على الكويت رغم أن القادة السياسيين العراقيين الذين تعاقبوا بعد صدام طرّفوا علنا ضرورة سيطرة العراق على منافذ المياه العميقة.<sup>٩</sup> إن السعوديين يعترفون بأن هناك مطالبات عراقية معلقة ضد إيران، وعلى الأخص فيما يتعلق بالحدود البحرية والنهرية على امتداد مجرى شط العرب المائي، ولكنهم يعتقدون أن هذه الخلافات سيتسوى في النهاية بالطرق القانونية مثل محكمة العدل الدولية. ويشير الدبلوماسيون السعوديون إلى التسوية الأخيرة للخلاف بين البحرين وقطر على ملكية جزر حوار كمثال على إمكان تسوية مثل هذه الخلافات الحدودية عن طريق الاحتكام إلى العدالة الدولية.<sup>١٠</sup>

إن هذه المظاهر العلنية للتضامن تدخل في إطار ردود الفعل العربية الطبيعية، ولكن الإصرار على عدم وجود قضايا جدية قد يمكن وسيلة متحفظة كي لا تتطور مجالات الاحتكاك المحتملة إلى نقاط مواجهة. ومع ذلك، يقر السعوديون في أحاديثهم الخاصة بأنهم يتوقعون من العراقيين أن يتصرفوا كعراقيين — أي أن يكونوا بحسب نظرة السعوديين لهم مغرورين ومستقزين ومنفردين بالرأي. وهذه النظرة متبادلة تماما، إذ أن العراقيين يرون أن السعوديين مغرورون وكسالي وفاسدون وغير مثقفين. فعلى سبيل المثال، تجلّى ازدراء العراقيين للسعوديين منذ وقت قريب في كلمات عنيفة على لسان وزير الداخلية بيان جبر الذي رد على تصريحات وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل بشأن أخطار الطائفية في العراق بقوله «إن العراق مهد الحضارة الذي علم البشرية القراءة والكتابة وبعض البدو الذين يركبون الجمال يريدون أن يعلمونا».<sup>١١</sup> هذه الآراء الشخصية السلبية من الجانبين يدعمها تاريخ العلاقات على مستوى الدولتين. فمنذ ظهورهما في أعقاب الحرب العالمية الأولى، اكتنفت المشاكل العلاقات بينهما. ومنذ البداية، عندما كانت العائلات الحاكمة المتناحرة تحكم الأراضي في مناخ من العداء المتبادل، بدا كل جانب في نظر الآخر معاديا على الأقل احتماليا إن لم يكن بشكل إيجابي.

وفي الأيام الأولى، لم يكن العراق هو الذي يهدد السلام وإنما هدده السعوديون عندما شنت الميليشيات الوهابية الموالية للملك عبد العزيز غارات في عمق العراق في مناسبات عدة في العشرينات، وذلك كله في إطار محاولات توسيع نطاق مناطق حكم السعوديين على حساب الهاشميين في الحجاز والصفة الشرقية لنهر الأردن وفي كل مكان كان لهم فيه نفوذ. إن معاهدة ١٩٢٢ التي كانت بريطانيا وسيطا فيها والتي غالبا ما وصفها العراقيون المحدثون بأنها تحد بصورة جائرة من التطلعات الطبيعية للعراق، فرضت في الواقع لاحتواء طموحات عبد العزيز تجاه عملاء بريطانيا العراقيين.<sup>١٢</sup>

ولكن مع مرور الزمن، انعكس الوضع الأساسي للبلدين: أصبح العراق القوة التي تغير التاريخ والمملكة العربية السعودية معقل الوضع القائم الفعلي. وفي الخمسينات، بدأ ولي العهد عبد الله في العراق يدعو إلى شكل ملكي للقومية العربية (لا حاجة للقول إنه يقوم على أساس زعامة

العائلة الهاشمية) كحل للآفات التي تهاجم العالم العربي. كان اقتراحا يكفي لإطلاق أجراس الإنذار في الرياض. إن السعوديين لديهم حساسية دائمة تجاه ادعاءات الشرعية الهاشمية وهم لا يألون جهدا مستمرا في التشديد على أن شرعيتهم مستمدة من موثق اجتماعي مع شعب المملكة وليس من النسب النبوي الشريف الذي يتغنى به الهاشميون.<sup>١٣</sup>

إن التوترات الأيديولوجية بين البلدين ازدادت حدة بعد الإطاحة بالملكية العراقية عام ١٩٥٨ وعلى الأخص بعد وصول حزب البعث إلى السلطة. ويتحدث السعوديون عن حقيقة أن غزو صدام «للمحافظة العراقية التاسعة عشرة» سبقه بعقدين تهديد عبد الكريم قاسم بالاستيلاء على الكويت عام ١٩٦١ كدليل على أن طموحات العراق ضد جيرانه لا صلة لها بمن يحكم في بغداد. إن تشدد السياسة الخارجية العراقية الذي تلا ترسيخ نظام حكم البعث في مطلع السبعينات كان إنذارا آخر للرياض التي اعتبرت أن العراق يحيط المملكة بطائفة معادية من القوى المناهضة للملكية كالحكومة الماركسية في اليمن الجنوبي إلى الجنوب وكمعارضين نظام اليمن الشمالي اليساريين إلى الجنوب الشرقي، وكالجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في عمان إلى الجنوب.<sup>١٤</sup>

أدى تحول العراق إلى سياسة خارجية أكثر براجماتية في أواخر السبعينات إلى تحسن كبير في العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأصغر حجما. وأنجزت أشياء من ضمنها ترسيم حدود المنطقة المحايدة السعودية العراقية السابقة وتم التوصل إلى اتفاق على مواصلة تقاسم الإيرادات من إنتاج النفط في المنطقة المحايدة مناصفة. ومع اقتراب نهاية العقد، كانت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ وشبح تصدير إيران نظام حكم رجال الدين في منطقة الخليج عاملا طرح جانبا إلى الأبد أية مخاوف سعودية باقية من طموحات السيطرة العراقية. ولم يعد العراق في عهد صدام حسين منافسا محتملا بل أصبح ينظر إليه بوصفه حصنا عربيا في مواجهة الفرس أصحاب البدعة.

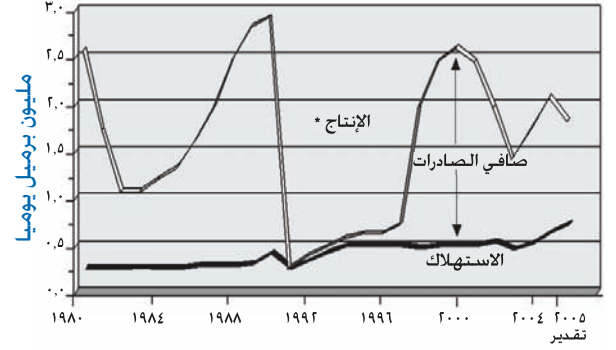
أدت الحرب التي اندلعت عام ١٩٨٠ عندما شن العراق هجوما عبر شط العرب على الأراضي الإيرانية إلى تعزيز وضع العراق كمدافع عن العرب، وعلى الأخص عندما سارت الأمور بشكل سيء لإيران. والتقلبات اللاحقة للأوضاع مثل احتلال القوات الإيرانية شبه جزيرة الفاو عام ١٩٨٦ حثت المملكة العربية السعودية مع سائر دول الخليج في شبه الجزيرة العربية على دفع أموال طائلة من أجل لتأمين نجاح عسكري عراقي. وتراكمت على العراق ديون لجيرانه العرب بلغت ٤٠ مليار دولار منها ٢٨ مليار دولار للمملكة العربية السعودية وحدها.

وحتى إذا كانت الحرب الإيرانية العراقية ولدت ضغوظا قربت ما بين السعوديين والعراقيين، فقد ولدت أيضا ضغوظا أخرى في الاتجاه المعاكس. جعلت مساندة العراق للمملكة العربية السعودية وسائر دول الخليج أهدافا حقيقية للانتقام إيران مما حدا بالقادة السعوديين إلى القيام بمبادرات ترتب عليهما بغير قصد تباعد جميع دول الخليج العربية عن بغداد. فأولا في عام ١٩٨١، أسست المملكة العربية السعودية وجاراتها من الدول العربية الأصغر على امتداد الخليج مجلس التعاون الخليجي، وهو منظمة تهدف إلى تدعيم التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري بين أعضاء المجلس الستة. ولكن كما أشارت فيبي مار، فإن استبعاد بغداد من عضوية المجلس أعطاه «الطابع المؤسسي للتباعد بين دول الخليج العربية والعراق».<sup>١٥</sup> وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتمال أن تضرب إيران حلفاء عدوها دفع المملكة العربية السعودية إلى أن تطلب ما أصبح انتشارا طويلا لأمم لطائرات تحمل شبكة إنذار ومراقبة جوية في الظهران لمساعدة السلاح الجوي الملكي السعودي على تأمين سلامة منشآت النفط الرئيسية وأهداف استراتيجية محتملة أخرى. وفي الوقت نفسه، فإن «حرب الناقلات» التي اندلعت شرارتها مع هجمات العراق على ناقلات النفط التي تخدم الموانئ الإيرانية بدءا من عام ١٩٨٤ دفعت البحرية الأميركية إلى القيام بدور أكثر إيجابية تدريجيا في الحرب. ورغم أن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية كانت بينهما علاقة عسكرية بأشكال متنوعة ترجع إلى الأربعينات، فقد صنعت الروابط العملاقة خلال هذه الفترة من الحرب الإيرانية - العراقية، وهي الروابط التي أصبحت الأساس للرد الأميركي - السعودي المشترك على الغزو العراقي للكويت بعد ذلك ببضع سنوات.

## التناحر بسبب النفط

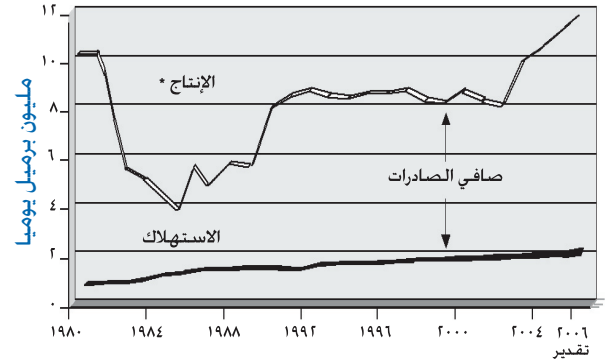
مع نهاية الحرب الإيرانية العراقية عام ١٩٨٨، تضافرت السياسة النفطية وقضية تخفيف عبء الديون ليصبحا المصدر الأساسي للاحتكاك بين العراق والمملكة العربية السعودية. كانت بغداد تتوقع من المملكة وشركائها في مجلس التعاون الخليجي الإبقاء على أسعار النفط المرتفعة حتى يتسنى للعراق أن يدر الإيراد اللازم لخدمة دين الحرب للدائنين في الخليج وغيرهم. ولكن المملكة العربية السعودية كانت ملتزمة بسياسة تثبيت الأسعار عند معدلات معقولة، وهو موقف اعتبرته يساعد مصالحها على المدى الطويل كمالك أكبر احتياطي للنفط في العالم

## إنتاج واستهلاك النفط العراقي ١٩٨٠ - ٢٠٠٥ (تقدير)



\* الإنتاج يشمل النفط الخام وخليط الوقود والبارافين الثقيل وسوائل الغاز الطبيعي والإيثانول ومكاسب المصفاة

## إنتاج واستهلاك نفط المملكة العربية السعودية ١٩٨٠-٢٠٠٦



\* الإنتاج يشمل النفط وسوائل الغاز الطبيعي وسوائل أخرى ومكاسب المصفاة

## المصدر: إدارة معلومات الطاقة

ونظرا إلى وضعها كأكبر منتج ترحيحي للأسعار في السوق العالمية. خلص الفنيون المتخصصون في مجالي البترول والمالية في المملكة في أواخر الثمانينات إلى أن الطلب على النفط كان مطاذا بصورة أكبر مما اعتقد كثير من المنتجين من قبل، وانبهروا بشكل خاص بالتدابير التي قام بها الغرب لرفع مستوى فعالية الطاقة وإيجاد مصادر بديلة في أعقاب الصدمة النفطية في عام ١٩٧٣ و عام ١٩٧٩.

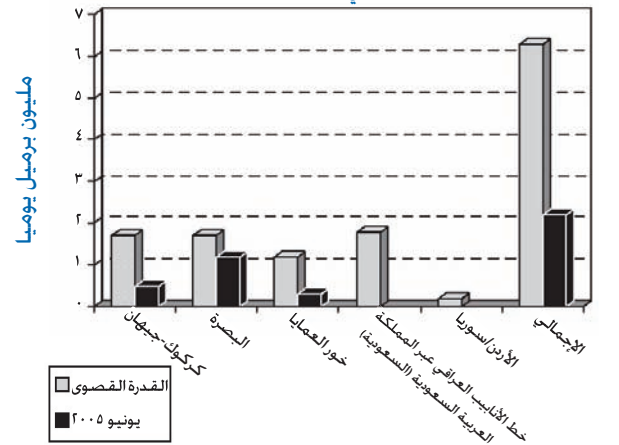
وتنبئ مرحلة مابعد صدام بأنها عهد آخر من الخلافات على السياسة النفطية بين الرياض وبغداد. فمع بلوغ أسعار النفط الخام مستويات قياسية وتاريخية — حتى مع تعديلها بسبب التضخم — وحاجة الحكومة العراقية الملحة إلى النقود السائلة، ستحجب هذه الخلافات بصفة مؤقتة. وفي الوقت الراهن، لكلا البلدين مصلحة قوية في إنتاج النفط لأقصى حد تقريبا. ويتنبأ السعوديون بزيادة هائلة في الطلب على النفط والغاز وعلى الأخص من الصين، ومن ثم يعتقدون أنه ستكون هناك سوق كافية وتزيد لجميع الموردين. والواقع أنهم سيرحبون إلى حد ما بعودة التوريدات العراقية إلى السوق، وإلا ستكون المملكة العربية السعودية مطالبة ببذل مبالغ ضخمة من أجل زيادة إنتاجها.

ولكن إذا عاد الوضع الداخلي في العراق إلى الهدوء، ستبدأ الخلافات في الرأي في الظهور على الأرجح. يعترف السعوديون بأنه نظرا إلى عبء الديون الذي يتحمل كاهل العراق وضرورة إعادة البناء، سيميل العراق إلى دفع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى الإبقاء على معدلات عالية للأسعار كما وسيضغط في الوقت نفسه للحصول على حصص إنتاج سخية له. ربما يرحب السعوديون بحصص إنتاج أعلى للعراق حيث أن ذلك سيشجع لهم إعادة شيء من مخزونهم إلى الإحتياطي والحفاظ بدورهم التقليدي كدولة ترحيحية لأسعار النفط. وللسبب نفسه، ربما يود السعوديون أن ينفق العراق على زيادة إنتاجه الإنتاجية، رغم أن مسألة ما إذا كانوا سيرحبون بما ينطوي ذلك عليه بالنسبة للثقل النسبي للبلدين في الأوبك هي مسألة أخرى.

ولكن إذا أمكن تحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية العراقية في أجواء من الأسعار المرتفعة المصطنعة، يمكن توقع رفض الرياض خشية أن يؤدي طول مدة ارتفاع الأسعار إلى تدابير اندخار وأشكال أخرى من ضغط الطلب في الدول المستهلكة. يؤكد السعوديون أن أسعارا في حدود ٥٠ دولار للبرميل أو أكثر «ليست في مصلحة أحد»، مما يعني هم أنفسهم وعملاؤهم. وتفضيلهم الحالي المعلن هو خفض الأسعار إلى حوالي ٣٥ دولارا للبرميل. ويؤكد السعوديون دائما أن المملكة ستستخدم ثقلها في السوق للاحتفاظ بأسعار ثابتة ومعقولة إذا حاول آخرون رفعها إلى معدلات يعتبرها السعوديون غير معقولة. وعلى عكس ذلك، لا تمنع بغداد بالمعدل الأعلى للأسعار. فبالإضافة إلى مساعدة العراق في معالجة مشكلة ديونه واحتياجات التعمير كما ذكر من قبل، فمن شأن ارتفاع أسعار النفط الخام أن يمكّن بغداد أيضا من التعجيل بجلب الموارد اللازمة لرفع القدرة الإنتاجية العراقية.

وهناك قضية بقيت غير مطروحة ويتوقع السعوديون أن تظل كذلك، وهي وضع خطي الأنابيب العراقيين في المملكة العربية السعودية اللذان تم بناؤهما في الثمانينات كرد فعل لاحتمال قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز والتي تبلغ طاقتها القصوى

## طرق تصدير النفط العراقي (القدرة)



## المصدر: إدارة معلومات الطاقة

(عكس طاقتهما المثلى) ٣,٣ ملايين برميل يوميا، أي أكثر من ضعفي طاقة خطوط أنابيب كركوك - جيهان عبر تركيا. ١٧ وقد أغلقت خطوط الأنابيب العراقية في المملكة العربية السعودية طبقا لعقوبات مجلس الأمن الدولي عقب غزو الكويت في ١٩٩٠ وتولت الحكومة السعودية أمرها رسميا عام ٢٠٠١. وقد أدخلت مبدئيا منذ ذلك الحين في شبكة نقل النفط الخام الخاصة بالمملكة ولكنها في الواقع معطلة وتواردت أنباء عن عدم وجود خطط لتنشيط عملها. ١٨ ويؤكد المسؤولون السعوديون أنه ليس ثمة ما يدعو لاستيلاء العراق من استمرار تحكم السعوديين في خطوط الأنابيب العراقية في المملكة لأن هذه الخطوط تم بناؤها في سياق الحرب الإيرانية - العراقية ولأنه ليس هناك خطر لتصدي إيران للشحن من الخليج. ويبدو أن حكومة جديدة ربما لاتوافق على هذا الرأي. ورغم أنها ليست قضية ملحة طالما أن إنتاج النفط الخام العراقي لا يزال متعثرا، وحيث أن العراق يصلح البنية الأساسية للنفط لديه وسيظل يتطلع إلى كل وسيلة ممكنة لتحريك النفط في السوق، سواء كان العداء لإيران يهدد الشحن من الخليج أم لا يهدده. قد نتوقع من بغداد أن تقول إن العراق دفع نقودا لبيني خطوط الأنابيب العراقية في المملكة العربية السعودية وأنه ربما كانت المملكة تملك حقا قانونياً في إغلاقها بعد غزو الكويت ولكن ليس الإستيلاء عليها تماما. وعلى كل حال فإن عودة هذه الخطوط إلى العراق لازمة لهوضه من جديد. وأيا كانت الأسس القانونية للقضية، فهي قضية تستحق الملاحظة.

إجمالا، يفترض أن تتمثل السياسة النفطية المنطقية للعراق في تحقيق أعلى الإيرادات الممكنة على المدى القصير، بينما تتمثل السياسة السعودية في المحافظة على الطلب وعلى حصتها في السوق على المدى الطويل. من الصعب تصور التوفيق بين وجهتي النظر، ولكن ليس من الصعب على الإطلاق تصور عودة إلى تصادم السياسات النفطية - وهذه المرة نأمل أن يكون ذلك بدون تدخل عسكري - الذي سبق غزو صدام للكويت.

## الإصلاحات في العراق والإصلاحات في المملكة العربية السعودية

رغم أن قلق الحكومة السعودية الآن من عدم الإستقرار على الحدود الشمالية للمملكة يفوق قلقها من الشكل الداخلي لحكومة عراقية مستقبلية، فهذا لا يعني أنها لا تكثر لاتجاه التطور السياسي في العراق. ورغم أن مراعاة مبدأ عدم التدخل تتطلب تمسك المملكة باستعدادها بالقبول بأية حكومة عراقية بشرط ألا تسعى هذه الحكومة إلى التدخل في الشؤون السعودية أو تهديد السلام، فالواقع أن السعوديين يعتقدون أن الولايات المتحدة فتحت مجال كل الشرور السياسية في العراق، حسبما أوضح الأمير سعود الفيصل في نيويورك في شهر سبتمبر/أيلول. ١٩ وهناك نتائج قليلة قد يراها السعوديون إيجابية ضمن النتائج السياسية الداخلية الممكنة وعلى الأخص نظام أغلبية ديمقراطي تسيطر عليه ٦٥٪ من سكان العراق وهي نسبة الشيعة.

يؤكد السعوديون اعتقادهم الراسخ أنه ليس ثمة تهديد بحدوث انعكاسات أو إسقاطات للمؤسسات السياسية الجديدة العراقية في المملكة العربية السعودية. قال دبلوماسي سعودي رفيع المستوى إن أية حكومة يجب على المدى الطويل أن تعكس ما يريد شعبها وما ينتظره، وإن المملكة العربية السعودية مستعدة للتفاهم مع أي من هذه الحكومات. وأشار إلى حكومة اليمن التي يهيمن عليها العسكريون كمثال؛ فالمملكة العربية السعودية متفاهمة تماما مع نظام علي عبد الله صالح بحسب قوله، ولا أحد يعتبر اليمن نموذجا يحتذى. ٢٠

والمقارنة باليمن ليست كاملة بالطبع. فصنعاء لم تكن من الناحية التاريخية مركز الثقافة العربية بل بغداد. كما أنه رغم اعتياد السعوديين على حصر اليمنيين تماما في طرف شبه الجزيرة العربية، لم يشكل اليمن قط تهديدا عسكريا خطيرا لبقاء المملكة. ولكن الأهم من ذلك، عند العراق وليس اليمن سكان متعلمون وإمكانيات إقتصادية لإعادة تأسيس نفسه كدولة كبيرة في العالم العربي. ولذلك قد نفكر في أن السعوديين يمكن أن يأخذوا بجديّة أكبر احتمال أن يشكل تطور سياسي عراقي ناجح في نهاية الأمر تهديدا للنظام السعودي في شكل زيادة تطلعات الجماهير إلى إصلاح سياسي. ولكنهم لن يفعلوا ذلك على ما يبدو لأسباب ثلاثة بحسب ما تشير الظواهر:

فأولا، برهن النظام السياسي السعودي على أنه أكثر مرونة وتكيفاً وأقدر على التعامل مع الأزمات مما يعتقد النقاد الخارجيون بصفة عامة. والمثال الذي ينقله السعوديون عادة هو السهولة النسبية التي استمرت بها المملكة في الحياة بعد الانقلاب العائلي الذي أدى إلى إزاحة الملك سعود بن عبد العزيز عام ١٩٦٤، كما ونقدر أن نذكر الأزمة العائلية بسبب «الأمرء الأحرار» عام ١٩٦١ واغتيال الملك فيصل عام ١٩٧٥ وسيطرة المتشددين على المسجد الحرام في مكة المكرمة عام ١٩٧٩.

وثانياً، لدى السعوديين إحساس قوي بأن لهم خصوصية استثنائية، فظامهم وتاريخهم وثقافتهم أشياء ينفردون بها في نظرهم، وهم يعترفون بوجود مطلب للإصلاح عند السكان وأنه من الضروري الإستجابة، ولكنهم يميلون إلى تجاهل وجود أي تماثل بين هذه المطالب وبين تجارب مماثلة عاشتها بلاد أخرى أو حدثت في أزمنة أخرى، وهم يعبرون عن شكوك قوية في أن أية تجربة في دولة أخرى، حتى في دول عربية أخرى، يمكن نقلها. والإصرار على التفرد السعودي باق رغم أن نتيجة أول انتخابات محلية سعودية جرت في أوائل عام ٢٠٠٥ تماثل إلى حد كبير نتيجة الانتخابات النيابية العراقية التي جرت في نفس الوقت تقريباً واتسمت بظهور كبير للإسلاميين من السنة والشيعة على حد سواء وتأكيد واضح للهوية الطائفية في المناطق ذات الأغلبية الشيعية في البلدين.

وثالثاً، وربما يكون هذا هو الأهم، إن السعوديين لا يصدقون حقا أن الديمقراطية يمكن أن تنجح في العراق. ولقد أشار دبلوماسي سعودي رفيع المستوى إلى أنه حتى في عهد الخلافة الأموية كان العراقيون يقتلون الولاة الذين يرسلون من دمشق ليحكموهم. وفي النهاية، أرسل الخليفة عبد الملك في عام ٦٩٤ ميلادي قائداً معروفاً بصلابته وشدته يدعى الحجاج بن يوسف ليحكم العراق. وعند وصول الحجاج قال كلمات نقلها المسؤول السعودي بلهجة إقرار «يا أهل الكوفة إني لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها، وإني لصاحبها. وإني لأرى دماً بين العمائم واللحى». <sup>٢١</sup> ورغم أن العراق قد لا يحتاج إلى حجاج آخر اليوم حسبما يقر بذلك المسؤول السعودي، فهو يحتاج إلى يد قوية تمسك بزمام البلاد. ويبدو أن معظم السعوديين يفترضون أن هذا بالتحديد ما سيصل إليه العراق في نهاية الأمر. ويبدو أن تلك هي النتيجة التي تودها الرياض بشرط ألا تكون لدى الرجل القوي طموحات خارجية.

## ورقة الدين

نظراً إلى أن المملكة العربية السعودية تحدد هويتها بتعابير يغلب عليها الطابع الديني، والخلافات الطائفية برزت كأهم عامل في الأمن والسياسة العراقيين الداخليين، فمن المحتم أن تكون القضايا الدينية جانباً مهماً في الديناميكية السعودية العراقية. وفي عهد صدام حسين، كان الدين يجمع عادة بين البلدين بقدر أهميته بالنسبة للعلاقة. فعلى الأقل كان الجانب السنّي في هيمنة العرب السنة على نظام الحكم يعادل في أهميته عروبة العراق عندما تعلق الأمر باختيار السعوديين مساندة في الحرب ضد إيران الفارسية الشيعية. ورغم أن العائلة المالكة لم تعباً بصدام والبعثيين — فالواقع أن الخوف الشديد انتابهم من احتمالات غزو عراقي عام ١٩٩٠ إلى حد أنهم استدعوا أعداداً كثيرة من غير المسلمين إلى البلاد للدفاع عنهم — كان دائماً من الواضح تماماً أنهم إذا خيروا بين صدام وعراق يحكمه الشيعة، فإنهم سيختارون صدام. وفي الوقت نفسه، فإن السياسة السعودية التي تتمثل في نشر دعوتها الوهابية المتشددة المترمة لم تمتد إلى العراق الذي أحكم صدام قبضته عليه. وباختصار، لم يكن لدى أي من الحكومتين مخاوف منبعها الدين أو شكاوى تتعلق بالحكومة الأخرى. وتغير كل ذلك في أعقاب تغيير النظام في بغداد.

وكما قال المسؤولون السعوديون إن الديمقراطية في العراق لا تهمهم، فقد أصروا بداية على أن المملكة ليست قلقة من اكتساب الشيعة العراقيين نفوذاً. وانطلاقاً من عراق يحكمه الشيعة كتهديد خارجي، قد يشير السعوديون عن حق إلى أن معظم العراقيين الشيعة اعتبروا أنفسهم دوماً عراقيين أولاً وشيعة ثانياً، ولم يستجيبوا في الماضي لمبادرات من طهران لتنفيذ جدول الأعمال الإيراني. وعلاوة على ذلك، فإن القيادات الكبرى للشيعة العراقيين مثل آية الله السيستاني لم تدافع قط عن عقيدة ولاية الفقيه المغالية لآية الله الخميني وإنما فضلت منهجاً أكثر هدوءاً لدور رجال الدين في الحكومة.

هذا التقييم المتفائل لم يرد قط صراحة في تقييم الحكومة السعودية لتهديد اكتساب شيعة العراق نفوذاً. وقد حلت محله الآن التعابير الصريحة لوزير الخارجية سعود التي تحمل معنى الإنذار بخطر العنف الطائفي والانقسام في العراق ورسوخ النفوذ الإيراني هناك. وخلافاً لما كان يقوله السعوديون منذ عام، يبدو أنهم الآن يفترضون أن طابع الاعتدال الذي اتسم به زعماء الشيعة التقليديون ستتغلب عليه في نهاية الأمر العناصر المتشددة، مثل تلك التي يقودها مقتدى الصدر والتي تدعو إلى جمهورية إسلامية من طراز الخميني. ونظراً إلى أن الإسلاميين الشيعة المعتدلين كانت لهم الغلبة في انتخابات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ للجمعية الوطنية الانتقالية، فتشاور السعوديين الآن ربما يكون غير مبرر مثلما كان تفاؤلهم قبل هذه الانتخابات.

وما هو واقعي تماماً على أساس نتيجة الاستفتاء على الدستور العراقي تقييمهم بأن الاتجاه السياسي في العراق ليس لمصلحة الهيمنة العربية السننية المنظمة والمستقرة التي تعتبر الدولة المفضلة برأيهم في نهاية المطاف. ولكن الجديد في الأمر ليس هذا الاتجاه حسبما أكد استطلاع



قام به معهد زغبى انترناشونال قبل الانتخابات العراقية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ مباشرة وأوضح تماما الاتجاه ٢٢ — وإنما الجديد هو اعتراف السعوديين به كواقع ينبغي التعامل معه.

والقضية الحقيقية في نظر السعوديين يجب أن تكون انعكاسات حكم أغلبية شيعية معتدلة في العراق على شيعة عرب آخرين في الخليج. إن ما سيخفف من هذه الانعكاسات هو اختلافات التراث الشيعي بين الدول. وبدون إعادة سرد تاريخ تمزق الإسلام الشيعي، فالأمر الذي يتسم بأهمية سياسية عملية هو أن الشكل الطاعى للشيعية في العراق هو الأصولية، وهو الفكر السائد في إيران أيضا والذي يسند دوراً بارزاً إلى الفقهاء من رجال الدين البارزين الذين بحثوا في علوم الدين والمعروفين بالمجتهدين. فكل مؤمن عليه أن يختار أحد هؤلاء العلماء «كمثال يقتدى به» وأن يتبع نهجه في مسائل الفقه وتطبيق أحكام الدين والنواحي الأخلاقية. وعلى العكس، فالشيعية الإخباريون في البحرين والشيخيون في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية ليس لديهم عادة الإحالة إلى سلطة رجال الدين. ونتيجة لذلك، لا يلزم أن يتبع السعوديون والبحرانيون وسائر الشيعة تلقائياً الطريق السياسي للقيادات الشيعية العراقية.

ولكن، مع إرساء حكم الأغلبية الشيعية في العراق، ربما يكون هناك على ما يبدو احتمال واقعي لاتساع نطاق صحوه سياسية شيعية في الدول العربية المطللة على الخليج. إن نتائج الانتخابات المحلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية في فصل الربيع الماضي والتي برهنت بلا جدال على قوة الوعي الشيعي هناك، ليست سوى دليل أولي على أن هذه الصحوه تختمر في الوقت الراهن. إذا نجح الشيعة العراقيون في تحقيق إقليمهم الشيعي الكبير في عراق فيدرالي، وهو الموضوع الذي ناقشوه في سياق الدستور العراقي الجديد، ستعزز قوة هذا النموذج. وللمرة الأولى منذ قرون، سيكون للمسلمين الشيعة سيطرة سياسية كاملة على الأرض التي شهدت انقسام السنة والشيعة الأصلي. سيفهم السنة والشيعة على السواء في منطقة الخليج أن هذا تحول تاريخي عن مرحلة قرون الهيمنة السنية. ومن الصعب أن نصدق أن أيًا من الجانبين لن يكون له رد فعل إزاء هذا التحول.

وفي هذا السياق، فإدراك المملكة العربية السعودية لوضعها كزعيمة للعالم الإسلامي هو وصفة للاحتكاك بالأغلبية الشيعية التي قويت شوكتها مؤخرًا في العراق. والرد السعودي المعتاد على أي تحد يقوم على أساس الدين هو تأكيد وضع الملك كخادم للحرمين الشريفين وهو من ثم صوت طبيعي للمسلمين. وللأسف، إن ادعاء السعوديين الزعامة والشرعية كحراس للحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة ليس له لدى الأغلبية الشيعية العراقية الثقل الذي يعتقده السعوديون. فبادئ ذي بدء، ترجع جذور الشيعية إلى إنكار شرعية الخلافة بعد النبي محمد. فعلى مدى قرون، ادعى الخلفاء السنة الوصاية على الحرمين الشريفين وهم في نظر الشيعة غير شرعيين. ومن ثم، لا يرجح أن ينبهر الشيعة اليوم بادعاءات الوصاية التي أكدتها عائلة حاكمة سيطرت على مكة المكرمة والمدينة المنورة لمدة ثمانين عاما فقط.

وعلاوة على ذلك، يذكر الشيعة العراقيون بقوة أن في مطلع القرن التاسع عشر، لم يكن أسلاف النظام السعودي الوهابيون بالحديث عن «تطهير» الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة من جميع آثار الممارسة الشيعية بل إنهم أيضا خربوا أضرحة الإمام علي والإمام الحسين في النجف وكربلاء، وهي أماكن تعادل في نظر الشيعة في قدسيته مكة المكرمة نفسها. والواقع، وكما أشار اسحق نقاش، هذه الهجمات دعمت إلى حد كبير الهوية الشيعية لسكان هذه المناطق، وعزم رجال الدين الشيعة على اختيار القبائل السنية السابقة في المنطقة لتكون قوة دفاع عن المدن المقدسة. ٢٣ ورغم أن جيشا مصريًا في عهد محمد علي أحمد حركة الوهابيين عام ١٨١٨، فالضغط الوهابي على الشيعة ومصالحهم تجدد مع ظهور الدولة السعودية الجديدة في عهد عبد العزيز آل سعود في أوائل القرن العشرين. وشن الإخوان المحاربون التابعون لعبد العزيز سلسلة من الغارات في جنوبي العراق عام ١٩٢٢، وعندما استولوا على مكة المكرمة والمدينة المنورة عام ١٩٢٥، دمروا من جديد عددا من الأماكن الشيعية المقدسة في المدينتين. ٢٤ وإذا أضفنا إلى هذا الخليط التاريخي المنع الرسمي المستمر للطوقس الشيعية عند قبر النبي محمد في المدينة المنورة والقيود التي وضعتها السلطات السعودية على عبادات الشيعة وحقوقهم المدنية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، من البديهي أن السعوديين ليس لهم أن يتوقعوا سوى القليل من الاحترام أو عدم الاحترام على الإطلاق من جانب الأغلبية العراقية لأسباب دينية.

أما المسؤولون السعوديون فيصرون على أنه مهما حدث في العراق لن يكون له تأثير على شيعة المملكة العربية السعودية التي يقول المسؤولون إنهم يؤدون بالفعل دوراً أكثر إيجابية فقط بسبب الديناميكية السعودية الداخلية. الأمر لا يحتاج لانعكاسات تأتي من شمال المملكة لإدخال الشيعة السعوديين في النظام السياسي السعودي المتطور. قد يكون هذا صحيحا، ولكن يجب أيضا أخذ عنصر آخر في المعادلة في الاعتبار: الطبيعة المتأصلة للمبادئ الوهابية التقليدية المناهضة للشيعة. ويمكن أن تظهر المواقف المناهضة للشيعة بعنف أكثر في صفوف

أولئك الذين يساندون التحدي العسكري للسلطة الملكية، ولكن القاعدة المتوسطة العريضة من السعوديين تتشاطر بشكل شبه مؤكد الوهابيين افتراض أن الشيعة الذين يعتبرونهم أصحاب بدعة هم أسوأ من الكفرة. ربما تجد العائلة المالكة نفسها في مواجهة مهمة عسيرة تتمثل في حمل سكانها من الخط المتشدد على القبول بتخفيف القيود عن الممارسات «التي تنطوي على بدع»<sup>٢٥</sup>، وهذه المهمة ستزداد صعوبة إذا أصبح الشيعة أنفسهم، بتحريض أو بدون تحريض من إخوانهم العراقيين، أكثر إصراراً على تطعاتهم.

ومع ذلك، فلن يكون تدفق الشعور الديني محسوساً سوى من الشمال إلى الجنوب. وبالتحديد بسبب العداء المتبادل بين الوهابيين والشيعة، فإن تصدير المواقف الوهابية من المملكة العربية السعودية إلى العراق يبعث على قلق متزايد لدى الحكومة في بغداد، وسيبعث على نفس القلق لدى أية حكومة أخرى تخلفها. والقضية الفورية هي أنه تجمع بين الحكومات الثلاث جميعاً — في الرياض وبغداد وواشنطن — مصلحة منع الجهاديين الوهابيين من التسلسل من المملكة إلى العراق ومواصلة تدبير أعمال العنف هناك. ورغم أن الزعيم الجهادي الرئيسي في العراق، أبو مصعب الزرقاوي، أردني وليس سعودياً، فمن الواضح أن لديه عدداً كبيراً من المقاتلين من أصل سعودي في تنظيمه وقد استفاد من تدفق الأموال التي كان يمنحها مواطنون سعوديون في الماضي لتشجيع انتشار الشكل الوهابي للإسلام.

وحتى مع افتراض أن الزرقاوي وجماعته سيهزمان في نهاية الأمر [قتل الزرقاوي بعد نشر التقرير، المحرر]، ستبقى مسألة تصدير النفوذ الوهابي إلى العراق. توجد عدة سيناريوهات محتملة يمكن أن تؤدي إلى خلاف بين بغداد والرياض في هذا المجال. فأولاً، في البحث عن سبل التأثير على التطورات في العراق، سيكون من المؤلف أن يتخذ السعوديون الدين وسيلة ليفعلوا ذلك. ستكون الورقة الصالحة الوحيدة التي يمكن أن يلعبها السعوديون هي العرب السنة. ربما لا تسعى المملكة عن عمد إلى فرص للتدخل في السياسة العراقية الداخلية، ولكن يرجح أن يمارس ضغط قوي في دوائر المملكة النافذة لتكون راعية وحامية للعرب السنة الذين سيُعتبرهم السعوديون عرضة لخطر هيمنة الشيعة.

ومن الناحية النظرية، قد نتوقع أيضاً من المملكة العربية السعودية أن ترى في الاتصالات بالعشائر أداة للتأثير على العرب السنة العراقيين، والواقع أن العرب الخليجين يشددون على مراعاة العشائر العراقية بقدر أكبر في السياسة الأميركية. إن الشبكات العشائرية الواسعة مثل عشيرة شمر تمتد عبر العراق والمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا، وقد يكون هناك احتمال كبير أن تكون روابط المصاهرة هذه سبباً يرسم معالم التطورات عبر الحدود الإقليمية.

ولكن إذا كان للسعوديين أن يسترشدوا بأحداث الماضي، سيكون رد فعلهم هو اللجوء لرابطة الدين وليس لرابطة النسب بوصفها الأداة الرئيسية تحت تصرفهم. وسواء ساد اعتقاد أن هدف السعوديين في العراق هو بناء نفوذ أم حماية عملاء، فالوسيلة التي يمكن أن يعتمد عليها السعوديون واحدة: المساعدة في بناء وتجهيز المساجد وتقديم تعليم «ديني» سني ونشر معلومات «دينية». وللأسف، إن أية جهود سعودية في هذه المجالات ستصطبغ تماماً بالمعتقدات الوهابية المتشددة؛ وليس لدى المملكة شكل آخر للعقيدة يمكنها نشره. وحتى بغض النظر عن الآثار الضارة الأوسع نطاقاً التي تترتب على تلقين المذهب الوهابي، فالتعصب الأعمى الشديد ضد الشيعة يمكن أن يؤثر بشكل خطير على زعزعة الاستقرار وارتداد الأمور ضد السنة العراقيين مما سيكون عكس أهداف الرياض تماماً في البلاد.

## التعاون مع واشنطن

رغم حجج المملكة العربية السعودية القوية ضد غزو العراق من قبل أن يحدث الغزو، فمنذ الإطاحة بصادام أوضحت بجلاء أنها تأمل وتساند نجاح الجهود الأميركية الرامية إلى إعادة النظام. من الواضح أن هذا الموقف لا يعني أن السعوديين يوافقون على كل شيء فعلته الولايات المتحدة في العراق. فعلى سبيل المثال، اعترض القادة السعوديون على حل الجيش العراقي وحزب البعث اللذان يعتبران في نظرهم كما قالوا مؤسستين رئيسيتين كان ينبغي تطهيرهما ثم الاستعانة بهما في إعادة بناء البلاد. ويحتج السعوديون بأن كلا القرارين يترتب عليهما بلا داع خلق أعداء كان يمكن أن يتخذوا موقفاً حيادياً من الاحتلال.

ورغم هذه الاختلافات في وجهات النظر إزاء الماضي وقلق السعوديين إزاء اشتداد قوة الشيعة العراقيين، فالأهداف الأميركية والسعودية تجاه العراق منسجمة إلى حد كبير في الوقت الراهن. وتجلي هذا الانسجام في تصريحات سعود الفيصل للمنتدى السعودي - البريطاني بعد قليل من الانتخابات العراقية، وهذا ما جرى بسهولة على لسان مسؤول أميركي: «يجب أيضاً أن نعمل على تحقيق عراق مستقر وموحد يعيش في سلام مع نفسه وفي انسجام مع جيرانه. إن العملية الانتخابية ونتائجها في هذا البلد تقوي عز منا. ويجب أن نعمل سوياً في سبيل تحقيق ما يستحقه

شعب العراق»<sup>٢٦</sup> وقد شدد عادل الجبير مستشار ولي العهد عبد الله آنذاك على أهمية النجاح الأميركي في العراق وذلك في كلمة ألقاها أمام مجلس الشؤون الخارجية في لوس أنجلوس في الرابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤. وناشد الولايات المتحدة ألا تتخلى عن إعادة النظام في العراق، وقال «يجب أن نتجول. التحدي هو، أيا كانت الطريقة التي تتبعوها، أنكم يجب أن تتأثروا إذا أردتم الاستقرار في المنطقة».

كانت رغبة السعوديين في الاستقرار في العراق وفي التعاون مع الولايات المتحدة ظاهرة في مبادرة ولي العهد عبد الله في ذلك الوقت عندما اقترح تأسيس قوة عربية إسلامية للإسهام في نشر الأمن في العراق، وهو اقتراح رفضه البيت الأبيض علنا في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤. ولكن استمرار المسؤولين السعوديين في التعلق بالفكرة حتى بعد أن اعتبرتها واشنطن منتهية ينبغي تفسيره على أنه دليل واضح على اهتمام الرياض بمساعدة الولايات المتحدة على معالجة الوضع في العراق.<sup>٢٧</sup>

إذا كانت التحفظات بشأن السياسة والتطبيقات العملية أدت بواشنطن إلى رفض الاقتراح السعودي بأداء دور عربي على الصعيد الأمني، فقد أدت التحفظات السعودية بالمثل بالرياض إلى الإبطاء من الخطوات التي ترغب الولايات المتحدة في أن تقوم بها المملكة على الصعيد الاقتصادي والدبلوماسي. فقد تمكنت الرياض من الإحياء برد فعل إيجابي على التماس وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر بتخفيف عبء الديون عن العراق في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، ولكن تعهداتها الفعلي كان أقل بكثير مما تأمله إدارة بوش. فالسعوديون لم يعبروا عن رغبة في إلغاء كل أو معظم الديون التي تحملها نظام صدام حسين، بل أعلنوا وحسب انفتاحا على المفاوضات بشأن تخفيف عبء الديون، على أن تجري هذه المفاوضات عندما تتولى حكومة عراقية دائمة وشرعية تماما الحكم. ولكن رغم انتخابات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ وإرساء الحكومة الانتقالية، فأقصى شيء ذهب إليه السعوديون هو تعيين وزير الخارجية سعود الفيصل مؤخرا عن الاستعداد «للنظر في أمر تخفيف عبء ديون العراق» وقوله في كلمات عائمة إنه «مع تشكيل الحكومة العراقية، نحن نتطلع إلى محادثات مباشرة بشأن تخفيف عبء الديون».<sup>٢٨</sup>

ونظرا إلى المكاسب الفجائية التي حققتها الخزنة السعودية من ارتفاع أسعار النفط (بفائض ميزانية يبلغ أكثر من ٥٠ مليار دولار للسنة المالية الحالية)<sup>٢٩</sup>، فالوقت قد يكون مناسباً لتحقيق تقدم ملموس بصدد تخفيف عبء الديون. ومع ذلك، ثمة عوامل تحول دون تحقيق خطوات كبيرة في هذا السبيل. فأولا، لا تزال هناك ديون سعودية ضخمة تبلغ ١٦٤ مليار دولار بحسب التقديرات، وقد تراكمت خلال سنوات هبوط أسعار النفط؛ وتسديد هذا المبلغ يعتبر أهم أولوية في فائض الميزانية الراهن. وثانيا، هناك طائفة من برامج الخدمات الاجتماعية التي أهملتها الحكومة في العقد الماضي وتضع مزيدا من الأعباء على فائض الميزانية. ومعالجة هذه الاحتياجات والتطلعات الداخلية في بلد يشهد ارتفاعا لمعدل البطالة وزيادة هائلة في نسبة الشباب وأمورا خطيرة تتعلق بالاستقرار الاجتماعي تشكل على الأرجح بالنسبة للحكومة السعودية أولوية أكبر من بذل خدمات للعراق. وثالثا، إن الاحتفاظ بوضع المملكة كدولة منتجة ترجيحيا بالنسبة لأسعار البترول يتطلب إنفاق مبالغ طائلة على البنية الأساسية. وتعتمد شركة أرامكو السعودية إنفاق حوالي ٣٠ مليار دولار لزيادة القدرة الإنتاجية للنفط الخام بمقدار ٢,٥ مليون برميل يوميا في السنوات الخمس المقبلة ومليارات إضافية لرفع مستوى قدراتها الجارية في مجالي التكرير والبتر وكيمويات.<sup>٣١</sup> وأخيرا، وربما يكون هذا هو أهم شيء، كان السعوديون وجيرانهم الخليجيون يحجمون دائما عن الإغفاء من الديون بأي حال من الأحوال، ويشعرون بأن إعادة جدولة الديون بسخاء — أو التساهل في المطالبة بالتسديد في الموعد المستحق — تعتبر وسيلة للاحتفاظ بثقلهم أكثر فعالية من الإرادة الطيبة التي تسفر عن الإلغاء ببساطة. قد يكون الأمر أن السعوديين يخوضون رهانات ضد تجدد العداء في العراق الذي يودون أن يمارسوا عليه نفوذا. وكون أنهم يفهمون أو لا يفهمون أن التسوية في هذه القضية يمكن أن يساهم في هذا العداء سؤال يحتاج إلى جواب.

ولكن الرياض لا تقف مكتوفة الأيدي تماما، ففي مؤتمر للدول المانحة عقد في يونيو/حزيران ٢٠٠٥، تعهد وزير الخارجية سعود الفيصل بدفع مبلغ مليار دولار لإعادة بناء العراق. ومن جانب آخر، يبدو أن هذا هو نفس التعهد البالغ مليار دولار الذي «جددته» المملكة العربية السعودية عندما زار رئيس الوزراء المؤقت أيد علاوي الرياض منذ قرابة عام، عندما تعهد السعوديون في ذلك الوقت بإقامة علاقات دبلوماسية وتوسيع نطاق الروابط التجارية. ورغم دفع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية بالفعل حسبما أكد الأمير سعود، فالعود الدبلوماسية، مثل الموافقة على مناقشة تخفيف عبء الديون، لم تف بها المملكة بعد.

إن الولايات المتحدة إذ تتطلع إلى المملكة العربية السعودية كي تساهم في إضفاء الشرعية على العراق ما بعد عهد صدام وتدعيمه على الصعيد الدبلوماسي، يجب أن تضع نصب أعينها أن محاولة ممارسة نفوذ على الحكومة الجديدة في بغداد لتصبح رأس حربة لعقد اتفاق عربي مع

إسرائيل ستقابل بمقاومة سعودية عنيدة. ليس الأمر أن المملكة العربية السعودية تعارض عقد اتفاق سلام؛ فالواقع أن الملك الجديد يتصدر — على الأقل بين قادة عرب ليسوا بعد في سلام مع إسرائيل — عملية تسوية تتفق إلى حد كبير مع الأفكار المطروحة في مبادرة «خريطة الطريق من أجل السلام» لإدارة بوش. وبالنظر إلى هذه الخطوة المبدئية، قد يكون الملك عبد الله حتى مستعدا لتجديد اقتراح السلام الطويل المدى الذي تقدم به وأداء دور عربي بنفسه إذا أبدى الرئيس الأميركي التزاما شخصيا بالعملية؛ ولكن الحرب في العراق تجعل قيامه بهذا الدور أصعب مما كان في الماضي. إن القيادات السعودية مستعدة تماما لمواجهة اتهامات بأن الولايات المتحدة تقوم بمزايدة لحساب إسرائيل في العراق وأن العائلة المالكة تستحق الإدانة على مساعدة ومساندة هذا العمل من خلال السماح باستخدام منشآتها لخوض الحرب. إن النظر إلى النظام السعودي على أنه يساند جدول الأعمال الإسرائيلي — حتى لو كان ذلك فقط عن طريق مساندة حكومة عراقية تتخطى بكثير التفاهم العربي تجاه إسرائيل — قد يكون ديناميت سياسي في المملكة. ٣٢ وبوجه خاص، لا يمكن لواشنطن أن تتوقع من شركائها السعوديين أن يقفوا مكتوفي الأيدي بهدوء إذا اختارت دفع الحكومة الجديدة في بغداد نحو سلام منفصل.

ومع ذلك، وكما يتضح مما سبق، يبقى مجال فسيح أمام السعوديين للإسهام بقدر أكبر في تحقيق استقرار الوضع في العراق على المدى الطويل. يمكن بذل جهد أكبر في معالجة مشكلة أمن الحدود، وهي قضية تبعث على قلق شديد لدى الرياض والمسؤولين الأميركيين على حد سواء، وكذلك لدى الحكومة العراقية الجديدة. وكلما أحرز تقدم على الصعيد السياسي العراقي، كلما قوي موقف الحكومة العراقية، إلى جانب الولايات المتحدة، للرجوع إلى المملكة والإلحاح عليها لتفي بتعهداتها بالتفاوض بحسن نية على الإعفاء من الديون.

وقد تتمكن المملكة أيضا من مساعدة العراق والولايات المتحدة دبلوماسيا، وبخاصة بالنسبة لسوريا. لقد برهنت المملكة العربية السعودية في الماضي على أنها تستطيع الإسهام في اعتدال السلوك السوري — كما في حالة اتفاق الطائف الذي وضع حدا للحرب الأهلية اللبنانية — وعبد الله عندما كان وليا للعهد تمكن من استخدام صلاته الخاصة مع سوريا عام ١٩٩٩ ليساعد في منع حدوث مواجهة تركية - سورية كانت تلوح في الأفق. قد يكون هذا النفوذ مجديا في دفع دمشق نحو سيطرة أكثر فعالية على المقاتلين الأجانب الذين يحاولون دخول العراق عن طريق سوريا. ويمكن أيضا للمملكة العربية السعودية، بوصفها الشريك الأكبر في مجلس التعاون الخليجي، أن تمسك بزمام المبادرة عند رسم سياسة جماعية بناءة تجاه العراق بشأن قضايا التجارة والاستثمار.

وأخيرا، فمدى ميل المملكة العربية السعودية أو قدرتها على مساعدة الولايات المتحدة في إعادة بناء العراق سياسيا واقتصاديا أو في أي شيء آخر ستحدده ضرورة تركيز المملكة على جانبين مترابطين في مستقبلها السياسي، الأول هو القضية التي تخيم على كل المناقشات التي تتعلق بالاتجاه المستقبلي للسياسة السعودية — وبالتحديد، مسألة انتقال الحكم من جيل إلى جيل في خلافة العرش. فمع وفاة الملك فهد، الأخ غير الشقيق للملك عبد الله بن عبد العزيز، لن يكون أمام الملك سوى بضع سنوات لمعالجة المشكلة المزعجة التي تتمثل في كيفية وضع الجيل المقبل من الأمراء في صورة الخلافة. ورغم ما تنطوي عليه هذه المشكلة من تعقيدات سياسية، فهي تمثل تحديا لا يمكن تأجيله لمدة أطول. ومنذ وفاة مؤسس الدولة السعودية الحديثة منذ أكثر من نصف قرن، انتقل العرش من الأخ الأكبر إلى الأخ الأصغر. إن أصغر أبناء الملك عبد العزيز يناهزون الستين من العمر، وأكبرهم في الثمانينات منه. وتشير الدلائل الواضحة إلى ضرورة التوصل إلى ترتيب بصدد نقل خلافة العرش إلى الأحفاد في مستقبل قريب معقول. وإلا سيكون البديل على ما يبدو سلسلة من فترات الحكم القصيرة التي يمضيها على العرش مزيد من الملوك الطاعنين في السن. ولكن يجب أيضا افتراض أن الأمير سلطان ولي العهد الجديد يمكن أن يتصدر إخوته الأشقاء الخمسة على قيد الحياة في وقف أية مبادرة لتسوية الموضوع إلى أن يحل دورهم على العرش ويمكنه أن يوجه نتيجة القرار. إن النشاط السياسي الداخلي في العائلة هذا الموضوع سيحد بقدر أكبر من قدرة أي حاكم على اتباع سياسات بشأن أية قضية خارج إطار الإجماع العائلي، ولكن من المستبعد على كل حال أن يكون أية خليفة في المستقبل القريب أكثر مساندة لأهداف الولايات المتحدة من الملك عبد الله.

وتتعلق بمسألة الخلافة على العرش قضية أكبر ثانية وهي قضية التطور السياسي في المملكة والموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة تجاهه. إذا اختارت واشنطن أن تضغط بشدة على العائلة المالكة بشأن قضية الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان والاعتدال الديني، فستزداد صعوبة تأمين تعاون سعودي مع جدول الأعمال الأميركي في العراق. وحتى إذا تبنت واشنطن نهجا أخف وطأة، فمجرد انشغال المملكة بمسائل أساسية تتعلق بالهوية الوطنية والمؤسسات السياسية والاجتماعية الأساسية ستجعل من الصعب جذب انتباه السعوديين إلى المخاوف الأميركية في مجالات أخرى.

## خلاصة

سنتكون الرؤى الأميركية والسعودية متماثلة تماما في المستقبل القريب، إذ يركز كلا البلدين تركيزا كبيرا على إعادة السلام والنظام. ولكن فيما وراء ذلك، هناك مجال فسيح للاختلاف في وجهات النظر بين الرياض وواشنطن وكذلك بين الرياض وبغداد. تاريخياً، كانت العلاقة السعودية - العراقية غير مريحة في أفضل أحوالها. وكانت في بعض الفترات علاقة عداء صريح. ليس ثمة ما يدعو إلى افتراض أن رحيل صدام حسين سيتغلب تلقائياً على ثمانية عقود من الريبة.

إن المملكة العربية السعودية لن ترحب ولن تساعد — ولا يرجح أن تتدخل في الجهود الأميركية الرامية إلى إرساء شكل ديمقراطي للحكم في العراق. سيبدل القادة السعوديون قصارى جهدهم للتعايش مع الهيمنة الشيعية على السياسة العراقية ولكن لن يروقه ذلك، ولنا أن نتوقع عدم ارتياحهم من الاستمرار في الظهور كمؤيدين من حين لآخر. فالجمهور السعودي والمؤسسة التقليدية مستعدان حتى لأن يكونا أقل تحفظاً في التعبير عن شكوكهم وظنونهم. ويمكن أن تتجلى هذه الشكوك والظنون من خلال الأعمال المناهضة للشيعية في المملكة أو محاولات التدخل في شؤون العراق بواسطة السكان العرب السنة، وهم سكان ازدادوا ارتباطاً بهويتهم الدينية في العقد الأخير، وبذلك ربما أصبحوا أكثر عرضة للمؤثرات الوهابية، ويتوقف هذا التعبير على كيفية استجابة السكان الشيعة في المملكة للتطورات السياسية في شمال الحدود.

عندما يشرح المحللون الأميركيون سبب أهمية المملكة العربية السعودية بالنسبة للعالم، يبرز دائماً موضوعان في المقدمة: النفط والإسلام. ويعكس المحللون والمسؤولون السعوديون ترتيب الاتنين، إلا أن النفط يقترب دائماً من صدارة جدول أعمال السياسة الخارجية للمملكة. ومع ارتفاع الطلب والإنتاج بكامل طاقته، لا يوجد أساس لأي خلاف على السياسة النفطية بين المملكة والعراق، ولكن هذا الوضع لن يستمر إلى الأبد. ومرة أخرى، يرجح تماماً أن تكون مصلحة السعوديين في أسعار معتدلة والاحتفاظ بحصتهم في السوق متعارفاً مع احتياج العراق إلى أقصى إنتاج بأسعار مرتفعة لتمويل إعادة البناء الوطني. وثمة احتمال كبير أن تجد الولايات المتحدة نفسها ممزقة بين اهتمامها بمستقبل العراق ومطلبها الخاص بطاقة بخسة الثمن في الداخل.

تقدر المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد الله روابطها بواشنطن وستخرج عن خطها المعتاد لتبرهن على رغبتها في التعاون في أمور مثل العراق تعتبرها الولايات المتحدة أمورا مهمة. ولكن قدرتها على التعاون ستحددها الضغوط الإقليمية والداخلية، وسيتحول انتباهها بصورة متكررة من جراء المطبات والثغرات التي ستواجهها على طريق التنمية. وفي الوقت نفسه، سنتكون هناك اتجاهات قوية في المملكة، وعلى الأخص بشأن القضايا الدينية، التي يمكن أن تجعل تفاعل العلاقات السعودية - العراقية مثار إزعاج كبير للاستراتيجية الأميركية. وسيكون العمل على أن تكون المملكة العربية السعودية قوة استقرار في الخليج وليس مصدر فوضى تحدياً مستمراً للدبلوماسية الأميركية.



## المراجع

١. سفارة المملكة العربية السعودية، «مؤتمر صحفي مع عادل الجبير، مساتشار ولي العهد عبد الله للشؤون الخارجية، السفارة السعودية، واشنطن العاصمة. الموضوع: الهجوم الإرهابي في الرياض في التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني»، واشنطن العاصمة، ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠٠٣. يوجد على موقع الانترنت: <http://www.saudiembassy.net/2003News/Statements/TransDetail.asp?cIndex=231> (تم دخول الموقع في ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤).
٢. ريتشارد باوتشر، «بيان منتصف النهار للخارجية الأميركية»، واشنطن العاصمة، ١٣ يوليو/تموز، ٢٠٠٤: «لقد عملنا مع جيران للعراق في محاولة للتوصل إلى نوع من التعاون الذي يربطنا بالحكومة السعودية للسيطرة على الحدود في مواجهة المقاتلين الأجانب وآخرين يحاولون دخول العراق».
٣. سوزان ب. جلانسر، «الشهداء في العراق معظمهم سعوديون»، واشنطن بوست، ١٥ مايو/أيار، ٢٠٠٥، A١
٤. سفارة المملكة العربية السعودية، «عادل الجبير، مستشار الشؤون الخارجية يتحدث في MSNBC عن ادعاءات التسلل إلى العراق عبر الحدود»، واشنطن العاصمة، ٢٨ أغسطس/آب، ٢٠٠٣. يوجد على موقع الانترنت: <http://www.saudiembassy.net/2003News/Statements/TransDetail.asp?cIndex=211> (تم دخول الموقع في ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤). عبر محللون في المخابرات الأميركية مؤخرا عن هذا الخوف حسبما ذكر في مقالة وارن ب. ستروبل، «العراق الآن مركز التدريب رقم واحد للإرهابيين، بحسب الدراسات» *Philadelphia Inquirer*، الخامس من يوليو/تموز، ٢٠٠٥. للاطلاع على تقييم مستفيض لتشكيلة المتمردين العرب السنة في العراق أنظر أمانزيا بارام، من هم المتمررون؟ المتمررون العرب السنة في العراق. تقرير خاص رقم ١٣٤ (واشنطن العاصمة: معهد السلام الأميركي، إبريل/نيسان ٢٠٠٥).
٥. هذه المخاوف أكتبتها دراسات لسعوديين انضموا إلى القتال في العراق أو حاولوا الانضمام؛ أنظر بريان بندر، «دراسة عن بذور الإرهاب في العراق»، *Boston Globe*، ١٧ يوليو/تموز، ٢٠٠٥.
٦. دومينيك ايفانز، «المملكة العربية السعودية مستعدة لضرب مقاتلين من العراق»، رويترز، العاشر من يوليو/تموز، ٢٠٠٥.
٧. مناقشة خاصة مع دبلوماسي سعودي كبير، واشنطن العاصمة، العاشر من أغسطس/آب، ٢٠٠٤.
٨. الأمير سعود الفيصل، «مكافحة التطرف والبحث عن السلام» (كلمته بمجلس العلاقات الخارجية، نيويورك، ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥). يوجد على موقع الانترنت: [http://www.cfr.org/publication/8908/fight\\_against\\_extremism\\_and\\_the\\_search\\_for\\_peace\\_rush\\_transcript\\_federal\\_news\\_service\\_inc.html](http://www.cfr.org/publication/8908/fight_against_extremism_and_the_search_for_peace_rush_transcript_federal_news_service_inc.html) (تم دخول الموقع في التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠٠٥).
٩. في الرابع من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، نقل عن مضر شوكت نائب رئيس الجمعية الوطنية العراقية وهو أحمد الجلبي قوله «إن المشاكل العراقية الكويتية خلقتها بريطانيا التي رسمت الحدود ومنعت عن العراق منفذا بحريا مهما على الخليج العربي... إن مصلحة العراق تقتضي منا المطالبة بأن يكون للعراق هذا المنفذ البحري على الخليج العربي»؛ عصام فهديم «الجمعية الوطنية العراقية تطالب بأن يتيح الكويت للعراق منفذا بحريا على الخليج»، صحيفة الرأي العام (الكويت)، الثامن من يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٤. ثم في ٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٤، أجاب محسن عبد الحميد رئيس مجلس الحكم المؤقت على سؤال عن مطالبات العراق التي تتعلق بالأراضي ضد الكويت والأردن، فلم ينف هذه المطالبات تماما بل قال إنه يمكن طرحها في المستقبل؛ «العراق ربما يطالب بحقوق على الأردن والكويت»، وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٢ فبراير/شباط؛ يوجد على موقع الانترنت: <http://english.aljazeera.net/NR/exeres/6BD9B67-1757-4BF0-9F2D-0A5260EA9ABC.htm> (تم دخول الموقع في ١٧ أغسطس/آب ٢٠٠٥).
١٠. مناقشة خاصة مع دبلوماسي سعودي كبير، واشنطن العاصمة، العاشر من أغسطس/آب، ٢٠٠٤.
١١. عراقي يستهزئ بمسؤول سعودي: «بدو يركبون الجمال». واشنطن تايمز، الثالث من أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٠٥، ١.
١٢. ديفيد فرومكين، سلام يضع نهاية لكل سلام: سقوط الامبراطورية العثمانية وصنع الشرق الأوسط الجديد (نيويورك: Avon، ١٩٨٩)، ٥١٠.
١٣. سمع المؤلف الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي السابق في الولايات المتحدة يشرح هذا التبرير لحكم آل سعود لمسؤولين أميركيين في مناسبات عدة خلال عقد. وجاء ذلك أيضا على لسان الأمير سعود الفيصل، «مكافحة التطرف».
١٤. فيبي مار، التاريخ الحديث للعراق، الطبعة الثانية (بولدر، كولورادو: Westview، ٢٠٠٤).

١٥ . المصدر السابق. ١٩٤

١٦ . ويبقى بالطبع معرفة ما إذا كان النقل السعودي بالنسبة للإنتاج يمكن أن يستمر في خفض الأسعار والتحكم فيها في مواجهة قدرة حاضرة محدودة وطلب متزايد على النفط.

١٧ . تلك هي الطاقات التي صممت لهذه الخطوط؛ ولكن تشغيلها حالياً بهذه الطاقات يتطلب عمل إصلاحات كبرى.

١٨ . وزارة الطاقة الأميركية، إدارة معلومات الطاقة، «المملكة العربية السعودية» بيانات تحليلية عن الدول، أغسطس/آب ٢٠٠٥، يوجد على موقع انترنت:

<http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/saudi.html>. (تم دخول الموقع في ١٧ أغسطس/آب ٢٠٠٥).

١٩ . الأمير سعود الفيصل، «مكافحة التطرف».

٢٠ . مناقشة خاصة مع دبلوماسي سعودي كبير، واشنطن العاصمة، العاشر من أغسطس/آب، ٢٠٠٤.

٢١ . المصدر السابق. للاطلاع على خلفية هذه الأحداث، أنظر فيليب ك. هيتي، تاريخ العرب، الطبعة العاشرة (لندن: Macmillan، ١٩٧٠)، ٢٠٧-٨.

٢٢ . كانت أسئلة الاستطلاع الذي قام به معهد زغبي انترناشونال هي: «هل ستكون هناك جمهورية إسلامية في العراق، أم أن الحكومة ستدع كل شخص يطبق تعاليم ديانتهم؟» و «ما

هو النموذج الذي سيؤيد العراقيون اتباعه في الحكم – إيران أم المملكة العربية السعودية أم سوريا أم الولايات المتحدة أم دولة الإمارات العربية المتحدة؟»، ١١ فبراير/شباط، ٢٠٠٥. يوجد

على موقع انترنت: <http://www.zogby.com/search/ReadNews.dbm?ID=963> و <http://www.zogby.com/search/ReadNews.dbm?ID=965> (تم

دخول الموقع في ١٥ أغسطس/آب ٢٠٠٥).

٢٣ . اسحق نقاش، شريعة العراق، الطبعة الثانية (برينستون، نيو جيرسي: قسم النشر في جامعة برينستون، ٢٠٠٣)، ٢٨.

٢٤ . المرجع السابق. ١٥٥.

٢٥ . مثل إضافة جملة «علي ولي الله» إلى شهادتي الإسلام — «لا إله إلا الله محمد رسول الله» — وكذلك استحضار أحداث استشهاد الإمام الحسين بشكل مؤثر والحداد العام الذي

تكون فيه أحياناً مشاهد دامية خلال شهر محرم المقدس بالنسبة للشيعة.

٢٦ . خدمة المعلومات السعودية - الأميركية، «التغلب على الهواجس المتبادلة: الأمير سعود الفيصل بشأن العلاقات مع الغرب». ١٩ مارس/آذار، ٢٠٠٥. يوجد على موقع انترنت

<http://www.saido-us-relations.org/newsletter2005/saudi-relations-interest-03-19.html>. (تم دخول الموقع في ١٢ أغسطس/آب، ٢٠٠٥).

٢٧ . أنظر على سبيل المثال تصريحات الأمير تركي الفيصل الذي كان سفيراً في المملكة المتحدة، في موضوع باري مودي وحيريمي لوفيل، «مقابلة — السفير السعودي يقول إنه يلزم

إرسال مزيد من القوات إلى العراق»، رويترز، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٠٤.

٢٨ . عبد الله مصطفى، «الرياض تتعهد بدفع مبلغ مليار دولار من أجل إعادة بناء العراق»، عرب نيوز (الرياض)، ٢٣ يونيو/حزيران، ٢٠٠٥. يوجد على موقع:

<http://www.arabnews.com/?pag=4&section=0&article=65795&d=23&m=6&y=2005> (تم دخول الموقع في ١٢ أغسطس/آب، ٢٠٠٥).

٢٩ . أوليفر كلاوس، «الاستقرار والأخوة»، ميدل إيست إيكونوميك ديجست ٤٩، رقم ٣١ (الخامس من أغسطس/آب، ٢٠٠٥)، ٥-٤.

٣٠ . وزارة الطاقة الأميركية، «المملكة العربية السعودية».

٣١ . «سلاطين ترجيح الأسعار»، ميدل إيست إيكونوميك ديجست ٤٩، رقم ١٨ (السادس من مايو/أيار، ٢٠٠٥)، ٥-٤.

٣٢ . أنظر مثلاً «الوجود الإسرائيلي في العراق»، صحيفة الرياض (الرياض)، ٢٩ يوليو/تموز، ٢٠٠٤؛ وفهد العويضي، «المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في بيانه الختامي:

المنظمات الصهيونية تتسلل إلى العراق والحل في دارفور يجب أن يكون سودانيا وإسلامياً»، صحيفة اليوم (الدمام)، ٢١ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤.



## معلومات إضافية

في خريف ٢٠٠٣، طلب الكونجرس من معهد السلام الأميركي تقديم المساعدات لمبادرات السلام الجارية في العراق، وعمل المعهد في هذا المجال يكمل الكثير من برامجه ومبادراته الطويلة المدى، ومن ضمنها دعم سيادة القانون في أجواء ما بعد النزاع والأوضاع الإنتقالية، كما يظهر في المطبوعات التي تتناول هذه القضايا.

### وتتضمن تقارير المعهد الحديثة والمتاحة أيضاً باللغة العربية:

- من هم المتمرّدون؟ الثوار العرب السنة في العراق، بقلم أماتزيا بارام (تقرير خاص رقم ١٣٤، إبريل/نيسان ٢٠٠٥)
- تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الجوار، بقلم هنري ج. باركي (تقرير خاص رقم ١٤١، يوليو/تموز ٢٠٠٥)
- استراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق، بقلم أريك ديفيس (تقرير خاص رقم ١٥٣، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥)
- من هم قادة العراق الجدد؟ ماذا يريدون؟ بقلم فيبي مار (تقرير خاص رقم ١٦٠، مارس/آذار ٢٠٠٦)

الرجاء قراءة هذه التقارير على موقعنا <http://www.usip.org/arabic>



## ملاحظات

## ملاحظات

## ملاحظات

## نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

## مجلس الإدارة

• **ج. روبنسون وست** (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **ماريا أوتيرو** (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • **بتي ف. بوميرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة إتصالات السلام، واشنطن العاصمة • **هوللي بوركهالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسنجر بروفيسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **لوري س. فولتون**، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • **تشارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • **سيمور مارتن ليبست**، هيزل بروفيسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • **مورال. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيويورك، ولاية نيويورك • **باربارا سنيلينغ**، سيناتورة ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

## أعضاء شرفيون

• **مايكل م. دن**، لفتنانت جنرال، سلاح الجو الأميركي، رئيس جامعة الدفاع الوطني • **بيتر و. رودمان**، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة ([WWW.USIP.ORG](http://WWW.USIP.ORG)) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.



**United States  
Institute of Peace**

1200 17th Street NW  
Washington, DC 20036

[www.usip.org](http://www.usip.org)

**Special Report 157  
Saudi Arabia and Iraq:  
Oil, Religion, and an  
Enduring Rivalry**